جره الذي اضيف له كمل او يرفع عمله فيه امور الاول ظاهره ان اضافته الى الفاعل والمفعول
سوا وليس كذلك بل ان حذف الفاعل واضافته للمفعول كثير وان ذكر فقليل ولم يقع في القران
الا قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا برفع عبد وزكريا ولهذا قال ابن الحاجب وقد يضاف الى المفعول
وفي الشذور وللمفعول ضعيف لكن يرد عليهما ان ذلك خاص بما اذا ذكر الفاعل فاما ان حذف فليس قليلا
ولا ضعيفا الثاني يضاف ايضا الى الظرف فيكمل برفع ونصب معا الثاني ليس التكميل بذلك لازما بل يجوز الحذف
قولها ومن راعى في الاتباع المحل فحسن فيه امور الاول مذهب الكوفيين وطايفة ومذهب سيبويه والمحققين
انه لا يجوز الا على اللفظ وفصل ابو عمرو فاجاز في العطف والبدل ومنع في النعت والتوكيد وعلى الاول
اختلف فقالت الطايفة الاختيار الاتباع على اللفظ وقال الكوفيون هو كذلك الا ان يفصل بين التابع والمتبوع
بشي فيستويان كقولك يعجبني ضرب زيد عمرو وبكر الثاني انما يجوز الاتباع للمفعول على المحل عند الكوفيين بشرط
ذكر الفاعل ولا يجوز حذفه الثالث يتعين الاتباع على المحل بلا خلاف اذا كان المفعول المضاف
اليه ضميرا كقولك يعجبني اكرامك وزيد عمرو او لا يجوز الاتباع على اللفظ الا في ضرورة ذكره في الارتشاف
الرابع يجوز اذا حذف الفاعل واضيف للمفعول ان اتبع على المحل بالرفع على تقدير المصدر بحرف مصدري
موصول بفعل مبني ذكره في الكافيه **باب اعمال اسم الفاعل** هكذا ترجم في الالفية وفيه
اعمال امثلة المبالغة واسم المفعول قول ابن الحاجب والشذور وهو ما اشتق من فعل لمن قام به
بمعنى الحدوث على راى السيرافي ان الوصف يشتق من الفعل والفعل من المصدر وسيبويه والجمهور
على ان الوصف ايضا مشتق من المصدر وقد اوله الرضي وغيره بان المراد بالفعل المصدري لان
سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا قال والاولى ان يقول لما قام لان المجهول امره يذكر بلفظ ولعله
قصد التغليب قال وهذا الحد لا يشمل جميع اسما الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانا بقرب من فلان
او مستعد منه ومجتمع به لان هذا الاحداث ليست بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما بعينها
دون الاخر قال ابن مالك في التحفه قوله على معنى الحدوث ليس بلازم فان نحو مستقر وثابت
ودايم اسم فاعل وليس فيها معنى الحدوث وفي سبك المنظوم هو الاسم المشتق من فعل مقصودا به
الحدوث وفي شرح الكافيه ما صيغ من المصدر موازنا للمضارع ليدل على فاعله غير صالح للاضافه
اليه قولها ان كان مضيه يجوز شرط فيه امران الاول شرطه هو خاص بنصبه المفعول اما
الفاعل فانه يرفعه اذا كان بمعنى الماضي ايضا مضمرا بلا خلاف المفعول وظاهرا على ظاهر كلام
سيبويه ومذهب ابن جني والشلوبين واكثر المتاخرين انه لا يرفعه الثاني قال ابن مالك

في التحفه

في التحفه عند قول ابن الحاجب يشترط بمعنى الحال والاستقبال الماضي المحكي به الحال كذلك مثل
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ورد مثل ذلك عليه هنا قولها او حرف نداء لم يذكره في الكافيه
ولا التسهيل وقال ابن المصنف المسوغ للاعمال فيه اعتماده على حرف النداء لانه ليس كالاستفهام
والنفي في التقريب من الفعل قولها او نفيا وكذا في الشذور واعم من قول ابن الحاجب او ما قال
ابو حيان سوى النفي الصريح والمؤول نحو غير مضيع نفسه عاقل قال ابن مالك في التحفه كل اداة استفهام
اسما كان او حرفا وكل اداة نفي كذلك قولها او صفه وفي الشذور او موصوف كذا اذا حالا ذكره
في الكافيه ولم يذكره ابن الحاجب ولا الصفه لدخوله في قوله والاعتماد على صاحبه وكذا اذا جا
صلة لكن ذاك خاص بالالف واللام وسنذكره قولها ومسندا وفي الشذور او اعتمد على مخبر
عنه وفي الكافيه الكبرى او سبق الاخبار وقال في شرحها يتناول خبر المبتدا او خبر كان وثاني
مفعولي ظن فافهم انه لا يكفي كونه خبر الان مع تناول اللفظ له وقد صرح في الارتشاف بل اجاز
بعضهم الاعتماد على ان فقط فاجاز ان قايما زيد على ان قايم اسم ان وزيد الخبر ونسبه الصيمري الى
البصريين قال ووقوعه مفعولا ثالثا لاعلم كذا في ط **قول ابن الحاجب** والاعتماد على صاحب قال
ابن مالك في التحفه الاعتماد على شي من سببه ايضا كان كفاعل الصفة الجاريه على غير من هي له
بقي منه اعماله ثلاثه شروط لم يذكرها الثلاثه احدها ان يكون مكبرا فلا يعمل مصغرا خلافا للكسايي الثاني
ان لا يكون موصوفا ويوخر معموله خلافا للكسايي ايضا كما ذكره في التسهيل والكافيه وعبارته فيها
ولم يجز اعماله منعوتا ولا مصغرا الا الكسايي ذو الولا قال الشاطبي فلو قال غير مصغر ولا قبل وصف كذا
اذا جا نعتا محذوف عرف نوفي به وذكر الاول في سبك المنظوم وادعى الاتفاق عليه فقال ولا يعمل
مصغرا بالاتفاق وليس كما قال فالخلاف ثابت كما نقله عن الكسايي ونقله ابو حيان عن جميع الكوفيين الا
الفرا قال وتابعهم النحاس وفصل ابن عصفور فقال ان لم يستعمل الا مصغرا ولم يلفظ به مكبرا جاز
اعماله والا فلا الثالث ان لا يجري مجرى الجواب فان جرى مجراها لم يعمل تقول هذا ضارب
زيدا واخو زيد قال الشاطبي نص عليه سيبويه ولا اعلم فيه خلافا **قول ابن الحاجب**
فان كان للماضي وجبت الاضافه معنى قال في التحفه الا ان يكون حكاية الحال قال ولو قال المعنويه
كان اولى لان قبل وبعد وحينئذ مضافات معنى قوله خلافا للكسايي قال في التحفه مذهب
الكسايي قوي لانه شبه الفعل بان يعني وان لم يشبه لفظا وقولهم ذهب شبه المضارع لفظا قلنا
واذا كان للمبالغه فكذلك وقد اعمل وقد اعمل فدل على انه قاس شبه وهو موجود في الماضي قوله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)